الفصل الأول : التكامل الاقتصادى العربى

١-مقدمة : دوافع وعناصر التكامل الاقتصادى العربى

٢-مفهوم التكامل الاقتصادى العربى ومداخله

٣-التكامل الاقتصادى العربى .. تطورات تاريخية

٤-التطورات الاقتصادية العالمية وآثارها على مستقبل التعاون الاقتصادى العربى

٥-المعوقات التى تواجه التكامل الاقتصادى العربى

٦-المقترحات لدعم تحقيق التكامل الاقتصادى العربى

١ –مقدمة دوافع وعناصر التكامل العربى

مع متغيرات العالم العاصفة والحادة ، وما تمثله من تهديد اقتصادى مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية علي خريطة القوة الأقتصادية العالمية ، فإن قضية التكامل الاقتصادى العربي وما يرتبط بها من قضايا السوق العربية المشتركة ، والعمل الاقتصادى العربي المشترك الثنائي والمتعدد الأطراف لابد وأن تفرض نفسها علي جميع الأطراف العربية الفاعلة العامة والخاصة باعتبارها ضرورة تقدم ونمو تفرضها حقائق العالم المعاصر التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة والقزمية ، وتتيح فقط الفرصة للكيانات الكبيرة والعملاقة علي مستوى كيانات الدول ، وتصل إلى فرض صيغة ونمط الكيانات الديناصورية في نطاق عمل ونشاط الشركات والمنشآت والأعمال ، بما يعكس المفهوم المعاصر للإنتاج الواسع النطاق للسوق العالمي التي انهارت فيها القيود ، وسقطت الحدود والحواجز والسيادة والمفاهيم الضيقة للحماية .. لقد فرضت متغيرات العولمة خلال السنوات الماضية واقعاً دولياً واقتصادياً وتجارياً ومالياً يحتم علي الدول التكامل ، وتحقيق درجات عالية من الاندماج الاقتصادى ، والإسراع فى اتخاذ خطوات فعالة وإيجابية وعلى أوسع مدى ونطاق لضمان إقامة صورة عملية وواقعية للتجمع والتكامل الاقتصادى ... وهكذا تفرض العولمة تحديث وتفعيل الاقتصاديات العربية بصورة شاملة لتوفير فرصة الاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال أوضاع فاعلة تسعى لتجنب سلبيات العولمة والاستفادة من الإيجابيات التى توفرها ، وهو ما يرتبط بشكل واضح ومحدد بامتلاك عناصر القوة الاقتصادية العصرية القائمة على الاقتصاد المعرفى الذى يدور فى نطاق تحويل التكنولوجيا فائقة التقدم الى سلع ومنتجات قادرة على غزو أسواق العالم وصنع طلب جديد يتجاوز المفاهيم التقليدية للطلب علي السلع النمطية .. ويعزز من ضرورات التجمع الاقتصادى العربي حقائق التجارة العالمية المؤكدة إن التجارة الإقليمية وبالذات في نطاق التكتل الاقتصادى المتعدد الحلقات تحتل الجزء الأكبر من التجارة الخارجية للدول الكبرى والأكثر تقدماً حيث تبلغ التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوربي ٦٠% من مجمل تجارتها الخارجية ، في حين أن التجارة البينية بين الدول العربية

لا تتجاوز ٩% كما تبلغ نسبتها ٢٣% بين مجموع الدول النامية ، وهو ما يعكس الأهمية القصوى المعاصرة لفكرة السوق الواسعة التي تتحرك فيها السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بحرية كاملة وتحولها إلى عنصر حاكم لتدفق الاستثمارات والمعارف الفنية والتكنولوجيا المتقدمة للاستفادة من السوق الكبيرة التي تتجاوز الحدود التقليدية للدول وتصب في خانة التجمعات الاقتصادية بصورتها العصرية الحديثة وتحولها إلى الحافز الرئيسي للاستثمار والنشاط ، وهو ما يتعارض مع أوضاع الحماية والانعزال والقيود القائمة بين الدول العربية ، ويعوق تدفق الاستثمارات إليها بصورة حادة ... وفي ظل تبني سياسات السوق وإقتصادياتة أو الدور الفعال للقطاع الخاص في العمل والنشاط والتنمية فإن هناك مسئوليات مباشرة يتحملها القطاع الخاص ومنشآته ومنظماته لتوثيق العلاقات فيما بينها ، مع ضرورة التحرك لإقامة البنى التحتية والمؤسسية وصور وأشكال التعامل الممكنة في إطار الظروف والأوضاع الراهنة والإستفادة من متغيراتها التي فرضت نفسها علي الواقع المحلي في كل دولة ، وهو ما يمكن ممارسته في نطاق الاندماج بين بعض الشركات والمؤسسات العربية ذات الملكية الخاصة ، وعلي الأخص في نطاق المؤسسات المالية والبنوك التي تتعرض لمخاطر وضغوط شديدة في مواجهة المتغيرات العالمية التي شهدت موجة اندماج واسعة النطاق عالمياً غيرت بشكل جذرى من معدلات التنافسية عالمياً ، ووضعت الكيانات العربية الصغيرة في أوضاع تنافسية صعبة وحرجة تزداد صعوبتها مع المستقبل القريب .

وترتكز عناصر التكامل الاقتصادي العربي علي قاعدتين أساسيتين :

(١) **توفير بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار** .. ويعتبر نجاح خطوات الإصلاح الاقتصادى علي مستوى دول المنطقة العربية العامل الحاسم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول علي المدى الطويل ، ذلك أن الإصلاح الاقتصادي ، بتقريبه بين السياسات الاقتصادية العامة لكافة الدول (حيث الأهداف واحدة) كفيل بتحقيق وتعزيز التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، مع العلم بأنه إذا كان التصحيح الاقتصادي يتسم في كثير من

الأحيان بإفرازات غير مرغوب فيها في المدى القصير، إلا أنه (استثمار مفيد) علي المدى الطويل بما يسفر عنه من معدلات متزايدة للنمو ، وانحسار للضغوط التضخمية ، واستقرار اقتصادي ومالي ملحوظ .

(٢) تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين دول المنطقة العربيه.. والذي بات ضرورة ملحة من ضرورات هذا العصر الذي يشهد نزعة متزايدة نحو التكتل والتكامل بين دول عدة أقاليم ومناطق ، ولا سبيل للوطن العربي من تثبيت وتدعيم مركزه علي الساحة العالمية إلا من خلال توثيق أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي ، مع ضرورة البدء بتحقيق التحرير المالي والمصرفي كخطوة أساسيه نحو تحقيق التعاون المالي ثم الاقتصادي .

لقد صار ضرورياً تحقيق التعاون والتكامل العربي المشترك وتفعيله في مختلف المجالات لتعزيز قدرته لمواجهة المتغيرات علي الساحة الدولية من خلال توسيع دور ومهام صناديق التمويل العربية ، وزيادة رأسمالها للقيام بدورها في تأسيس وتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التنموية علي المستوى القومي بما يساهم في توفير فرص العمل ، والحد من البطالة في الدول العربية .

إن المتغيرات بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة كانت الدافع الرئيسي والمباشر للدول العربية كي تفكر بإستراتيجية للتكامل الاقتصادي فيما بينها خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية ، وقيام التكتلات الاقتصادية التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة المبعثرة سياسياً واقتصادياً .. وانضمام معظم دول العالم بما فيها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية والتي أوجدت ظروفاً مستجدة لابد من الاستعداد لها والتعامل معها ، حيث أن تحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وتنسيق المصالح فيما بينها أوجد منافسة حادة لا يمكن أن يتم مواجهتها إلا بالتنسيق والتعاون العربي الذي أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها لتحقيق تنمية حقيقية في المنطقة العربية حتى تستطيع دولنا العربية التعايش والتجاوب مع المستجدات الدولية خاصة تلك المتمثلة في قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الرامية ألى حماية مصالح دولها ، وتحقيق تحرير كامل للتجارة والاستثمار للسلع والخدمات .

والتكامل الاقتصادي العربي يمكن أن يوفر متطلبات التنمية للدول العربية والإسراع بمعدلات نمو اقتصادياتها ، بالإضافة ألي خلق كيان اقتصادي عربي قوي يسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع اكثر ملاءمة ، ويجنب الدول العربية الوقوع في سلبيات حرية التجارة والعولمة التي يمكن أن تتعرض لها في تعاملها منفردة في الساحة الدولية.

ويتعين التأكيد علي أن تحقيق التكامل الاقتصادي يستند ألى قرار سياسي في المقام الأول .. وباستقراء سريع لتجارب التعاون الاقتصادي العربي نجد أنها كانت شديدة الحساسية لأية ذبذبات في العلاقات السياسية بين الدول الأطراف فيها ، وأن الذبذبات في العلاقات السياسية علي واقع مشروعات التعاون الاقتصادي أفقد هذه الأخيرة أهم مقومات فعاليتها وهي عنصر الاستمرار والاستقرار .. ولو تم تحييد مشروعات التعاون الاقتصادي عن الملابسات السياسية لكانت الدول العربية قد قطعت الآن شوطاً كبيراً في هذا المجال ، وأرست أركان قاعدة صلبة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وسوف تظل هذه النقطة من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية حتى لا تتجاوزها التطورات العالمية المتلاحقة في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة . لقد صار من المفهوم أن البقاء سيكون لمن يتمتع بقوة أكبر وإذا لم يستطع العرب ، وفي وقت قياسي من السرعة ، من إنجاز تكاملهم الاقتصادي ، وخلق تكتلهم الخاص بهم ، فإنهم سيتحولون ألي وقود للعولمة ، وضحية من ضحايا النظام العالمي الجديد .. فالعرب ، ودليل ضعفهم ماثل للعيان ، مازالوا مشتتي الجهود ، وليس لهم حضور اقتصادي سريع وقوى ، ويرجع ذلك ألي أنهم لم يتمكنوا من استغلال الفرص والمزايا المتوفرة لهم من حيث الموارد الطبيعية، والثروة البشرية ، واستمرار الوضع الراهن في القرن الحادي والعشرين سيجعل من البلدان العربية بلداناً هامشية وتابعة ومتلقية ، مما يسهل علي التكتلات الاقتصادية العالمية التحكم بمصير العرب السياسي ، والسيطرة علي ثرواتهم وخيراتهم المادية .. ويتعين على العرب إيجاد الأساليب والطرق الكفيلة برفع وتيرة الإنتاج العربي ، وإيجاد الأسواق الواسعة للتصريف والمبادلات الناجحة .. فوجود استراتيجية تجارية واقتصادية عربية موحدة قائمة علي التخطيط والمعرفة المسبقة للأسواق الداخلية

والخارجية سوف يمكن العرب من التوصل إلي مستوى تنافس جيد ، ونمو متواتر ، ومبادلات تجارية متوازنة ، حيث أنهم سيعملون في ظل شروط وقواعد وأنظمة سائدة فرضها تحكم النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى بزعامة القطب الأمريكي الأوحد والأقوى ، والذي يفرض شروطه ووصفاته علي البلدان الأخرى بواسطة المؤسسات المالية العالمية التي يتحكم فيها مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها ..وأمام هذه الحقائق لم يعد أمام العرب من مخرج سوى العمل بكل جدية ومسئولية ، وإيجاد الإرادة السياسية القوية والصادقة من قبل القادة العرب لتجاوز الصعوبات ،وذلك أن الإرادة السياسية هي أساس إمكانية التغلب علي كل ما يعترض تحويل الحلم بتكتل اقتصادى عربي إلي واقع ملموس .. وقد تكون عملية تنسيق المواقف العربية ، والانطلاق من المصالح المشتركة ، وإدراك القدرات الذاتية أساساً لتحقيق ذلك .. ويمكن أيضاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية وكل المؤسسات العربية المتخصصة ، المساهمة في بلورة هذا التوجه قولاً وعملاً .. وإذا لم تتمكن البلدان العربية من إنجاز هذه المهمة فإنها ستجد نفسها عام ٢٠١٠م ، وهو تاريخ إلغاء الحواجز الجمركية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، أمام مخاطر التحديات القائمة واللاحقة للنظام العالمي الجديد بما يحمله من مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية التي سيضطر العرب فرادي إلي مواجهتها ، وغالباً أنهم لن يتمكنوا من ذلك ، فيتحولون إلي دول هامشية ثانوية وذيليه تابعة .

إن هذه الظواهر والمتغيرات والمستجدات السريعة والمتلاحقة علي الساحتين الإقليمية والعالمية والتي لا تستطيع بلادنا العربية أن تنعزل عنها أو عن تأثيراتها ، بل لابد من التعامل معها بما يمكن من الاستفادة بما قد تحمله من مزايا ومكاسب ، والتخفيف قدر الإمكان من آثارها السلبية ، ومن هذه الظواهر : تحرير التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية ، واندماج الشركات الكبرى وظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، إلي جانب العولمة وحرص الدول الكبرى علي الدخول في تكتلات اقتصادية كبرى ، بحيث أصبح من الصعوبة

بمكان فرض الذات في إطار منفرد أمام تكتلات تتنامى قدراتها سياسياً واقتصادياً مقابل تدنى اقتصاد العديد من الدول العربية نتيجة قصور بنيوي وعدم القدرة علي التوسع الكمى .. هذا إلي جانب ثورة المعلوماتية والتكنولوجيا شديدة التعقيد منذ بداية القرن الحالى ، مما يؤكد أن إقامة التكتل الاقتصادي العربي والقادر علي حشد إمكانيات وطاقات أمتنا العربية بات أمراً حتمياً تفرضه المصالح القطرية لكل بلد من بلداننا العربية والمصلحة العربية القومية لوطننا العربي ، وبحيث يقوم التعاون الاقتصادي العربي علي مبادئ تعني بوضوح بالخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية في علاقتها مع بعضها البعض ، علي أن تراعي كل بلد منها ما تمليه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخطة تنميتها الداخلية ، ومن تأثيرات وتفاعلات هذه الخطوط المشتركة العامة في الخطط المستقلة للتنمية في داخل كل بلد عربي حيث ترتبط هذه الخطوط ببعضها البعض ارتباطاً عضوياً لأن كل منها سوف يكون إلي حد بعيد تعبيراً جزئياً عن هذه الخطوط العامة وانعكاساً لها في ناحية من النواحي ، حيث يراعى توزيع المشروعات الإنتاجية المختلفة في خطط التنمية القطرية علي نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية اقتصادات علي درجة عالية من التكامل والكفاءة ..

٢ – مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ومداخله

وهكذا فأن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية ، ومروراً بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي حتى نصل إلي شكل (الوحدة الاقتصادية الكاملة) بمعنى الاندماج أو (التكامل) التام بين اقتصاديات الدول العربية بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد مثل اقتصاد أى بلد منفرد .. ويرتبط بذلك طرح وتقويم المداخل المختلفة لإنجاز عملية (التكامل) فيما بين اقتصاديات الدول العربية التي يمكن أن تتدرج تحت ثلاث مستويات :

(١) مستوي عمليات تكامل الأسواق.

(٢) مستوي عمليات تكامل السياسات الاقتصادية .

(٣) مستوي عمليات التكامل (المنظومي) أو (المؤسسى)

وعملياً فأنة يمكن تقسيم المداخل التي أتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي ، منذ الخمسينات وحتى الآن ، إلي ستة مداخل هي :

(١)مدخل تحرير التجارة (أو المدخل التبادلي للتكامل).

(٢)مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله .

(٣)مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي .

(٤)مدخل المشروعات العربية المشتركة .

(٥)مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي) .

(٦)المدخل التخطيطي الإنمائى .

وتكـــاد آراء الخـــبراء تجمـــع علي ضرورة تغيير الفلسفة التي عبرت عنها قرارات تطويـــر الـــتعاون الاقتصادي العربي المشترك ، وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القـــرارات ، وهـــذا ما يحتاج إلي (إرادة سياسية) مختلفة في مضمونها عن الإرادة السياسية التي أرست المدخل التكاملي حتى الآن وطبقته .

٣- التكامل الإقتصادى العربى .. تطورات تاريخية

(١)إتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول جامعة الدول العربية، وقد أقرها المجلس الإقتصادى والإجتماعى عام ١٩٥٣ م ، وبموجبها تم إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الوطنية للدول الأطراف فى الإتفاقية من رسوم الإستيراد الجمركية ، كما أقرت معاملة تفضيلية للمنتجات الصناعية الوطنية لهذه الدول حيث طبقت عليها تعريفة جمركية مخفضة بواقع ٢٥ % من التعريفة المطبقة فى الدول المستوردة ، وقد أدرجت السلع الخاصة بهاتين الفئتين فى جداول ملحقة بالإتفاقية ، وقد تم إضافة سلع جديدة الى هذه الجداول مع إنشاء ملحق آخر خاص بالصناعات التجميعية .

وبالرغم من تسهيل هذه الإتفاقية لسداد قيمة الواردات عن طريق التحويل لبلد آخر أو تمويل بضائع بدلاً من النقود ، الى جانب تسهيلها لعملية إنتقال رؤوس الأموال مع توفير ضمان حكومة الدولة المستقبلة لإستخدامها فى الأغراض المحددة لحمايتها من التسرب خارج البلاد العربية بالإضافة الى ضمان عودتها لموطنها الأصلى ، فهى لم تؤد الى زيادة حركة رؤوس الأموال العربية بين البلدان العربية ، بل ، على العكس ، تراجعت تلك الحركة ، لأن الذى يحمى الأموال القوانين الدستورية ، وهذه لا يحميها الا الديمقراطية .. فمع تعدد الأنظمة وإختلاف درجات الديمقراطية فى البلدان العربية ، يتضائل حجم رؤوس الأموال المتنقلة بين تلك البلدان ، فهى تؤثر الإتجاه عالمياً حيث إستقرار الأوضاع سياسياً وإقتصادياً لتصدق مقولة أن (رأس المال جبان).

(٢) **أتفاقية الوحدة الإقتصادية** ، وقد أقرها مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٥٧ م ، وقد هدفت الى تحقيق حرية إنتقال العمل ورأس المال ، وحرية تبادل السلع والخدمات ، والإقامة ، وممارسة النشاط الإقتصادى .. وقد تضمنت اللائحة التنفيذية توحيد التعريفة الجمركية ، وسياسة الإستيراد والتصدير ، وعقد الإتفاقيات التجارية ، وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والمالية ، وتوحيد أسس الإحصاء .

(٣) **إتفاقية السوق العربية المشتركة** وقد أقرها مجلس الوحدة الإقتصادية العربية فى أغسطس ١٩٦٤ م ، وتولى المجلس الإشراف على تنفيذها .. وهدفت الإتفاقية الى تحقيق حرية إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال ، وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الإقتصادى ، وحرية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ، والإعفاء تدريجياً من الرسوم والضرائب والقيود الإدارية وذلك إستناداً الى القوائم السلعية المرفقة بإتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت المشار اليها فى (١) عاليه ، مع إقرار معاملة تفضيلية للسلع الأخرى التى لم تتضمنها قوائم وملاحق هذه الإتفاقية .

(٤) إتفاقية إستثمار رؤوس الأموال العربية وإنتقالها بين البلدان العربية وهى تربط بين إنتقال رأس المال وبرامج التنمية فى الدول المستضيفة التى تعلن عن القطاعات التى ترغب فى تنميتها وعن شروطها .

(٥) إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار ، بين الدول المضيفة للإستثمارات العربية ومواطنى الدول العربية الأخرى بهدف تنشيط الإستثمارات العربية فى داخل الدول العربية .

(٦) الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية ، بهدف تشجيع إنتقال رؤوس الأموال العربية ، وتسوية المنازعات المتعلقة به .. وبرغم شمولية الإتفاقية وإحتوائها على مقتضيات الإتفاقيات التى سبقتها لدعم ممارسة النشاط الإقتصادى العربى ، فإنها لم تنجح فى إجتذاب رأس المال العربى .

(٧) إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١ م ، والتى أنشئ بمقتضاها برنامج تمويل التجارة العربية الخارجية .. وقد تم إعداد هذه الإتفاقية فى إطار توجيهات القمة الإقتصادية العربية فى عمان عام ١٩٨١م، وأقرها المجلس الإقتصادى والإجتماعى فى فبراير ١٩٨١ م .. وقد تواكب إقرار هذه الإتفاقية مع التطورات الإقتصادية العالمية فى هذه الفترة والتى تمخضت عنها جولة أوروجواى وفى مقدمتها توسيع النظام التجارى المتعدد الأطراف ، وهى التطورات التى أدت فى النهاية الى إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وإقرار مبادئ تحرير التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية ، والإعتماد على آليات السوق .. وأيضاً لم تحقق هذه الإتفاقية النجاح الذى كان مرجواً منها حيث إصطدمت المفاوضات الخاصة بها ، والتى تولتها لجنة المفاوضات الدولية ، بالعديد من العقبات وخاصة ما تعلق منها بإسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية ، وتضاربه بين الإعفاء الكامل والإعفاء التدريجى ، مما أدى الى محدودية المجموعات السلعية التى توصلت اللجنة الى تحريرها بحلول عام ١٩٨٩ م وإقتصارها على (٢٠) مجموعة سلعية فقط.

(٨)إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبيرى .. بموجب قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ تم تكليف المجلس الاقتصادى والإجتماعى بجامعة الدول العربية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مع وضع البرنامج التنفيذى لهذا الغرض .. وقد أصدر المجلس الإقتصادى والإجتماعى فى دورته (٥٩) قراره رقم (١٣١٧) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذى لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وذلك دون الحاجة الى وضع إتفاقية جديدة فى هذا الشأن ، حيث رأى المجلس أن الإتفاقية المذكورة توفر الإطار القانونى المناسب لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. وتتضمن الأركان الرئيسية للبرنامج إعتبار البرنامج إطاراً لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتزام الدول العربية الأطراف فى الإتفاقية المذكورة بإستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى خلال عشر سنوات إعتباراً من ١٩٩٨/١/١ وحتى ٢٠٠٧/٧/٣١ وعلى أن يتم إحتساب التخفيضات الجمركية على أساس الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة فى كل دولة عضو بتاريخ ١٩٩٨/١/١ وعدم خضوع السلع العربية التى تم تبادلها فى إطار البرنامج الى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى ، مع معاملة السلع موضع التبادل بمقتضى البرنامج التنفيذى نفس معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وإشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية . وقد أقر البرنامج مبدأ الرجوع الى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية الخاصة بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق ومعالجة الخلل فى موازين المدفوعات والمترتبة على تطبيق البرنامج ، وقد منح البرنامج الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية .. ويقوم المجلس الإقتصادى والإجتماعى بإجراء مراجعة نصف سنوية لمتابعة مدى التقدم فى تطبيق البرنامج مع إتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أية عقبات تعترض التطبيق ، مع تشكيل لجنة تسوية المنازعات فى كافة القضايا المرتبطة بتطبيق البرنامج ... وتتعهد الدول العربية الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الإقتصادى

والإجتماعى بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والبرنامج التنفيذى لها ، ويساعد المجلس الإقتصادى والإجتماعى لأغراض تطبيق الإتفاقية والبرنامج التنفيذى الأجهزة واللجان التنفيذية الآتية : لجنة التنفيذ والمتابعة – لجنة المفاوضات التجارية – لجنة قواعد المنشأ العربية – اللجنة الفنية .

ويلاحظ عدم تحقيق الإتفاقيات عاليه الأهداف لأسباب أهمها :

- سرعة توقيع الإتفاقية من دون الإعتماد على دراسة إقتصادية موضوعية تأخذ الوضع الإقتصادى بين الدول العربية فى الإعتبار .
- ربط الإتفاقيات الإقتصادية بالسياسة ، وبالتالى فإن كل موقف يخالف آراء الآخرين يدفع الدولة الى مقاطعة بضائع الدول الأخرى ، أى الترابط بين المواقف والإتفاقيات ، فى حين أن أوروبا قد فصلت بين الإتفاقيات الإقتصادية والمواقف السياسية .
- عدم وجود شركات مساهمة يملكها المواطنون ويطالبون بفتح الأسواق أمام هذه الشركات بل إن أكثر الشركات المساهمة تخضع لأشخاص محددين .
- تماثل المنسجات بين الدول العربية ، وتقارب مستويات التكنولوجيا .
- عدم وجود شركات مشتركة عربية بين دولة عربية وأخرى ، لتلعب دور المشجع على فتح الأسواق.
- إعتماد بعض الصناعات العربية على منتجين أجانب أو على مواد أولية أجنبية أو على أكثر من ٥٠ % من قيمة السلعة من الدول الأجنبية ، الأمر الذى يخفض من قيمة المساهمة الوطنية .

٤- التطورات الإقتصادية العالمية وآثارها على مستقبل التعاون الإقتصادى العربى .

يتضح مما تقدم أن تطورات السياسة الإقتصادية العالمية تسير فى إتجاهين رئيسيين :

الأول : حرية التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول ، وتأكيد ربط الإقتصاديات الوطنية بالإقتصاد العالمى والمصالح الإقتصادية للدول الكبرى فى إطار سياسة العولمة ، ودور منظمة التجارة العالمية فى ترسيخ هذه الأوضاع ، مع تعظيم دور القطاع الخاص فى تيسير دفة السياسات الإقتصادية فى هذه الدول وتقديم مزايا واستثناءات كبيرة بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية بصورها المختلفة الى الدول النامية .

الثانى : نمو التكتلات الإقتصادية الإقليمية فىالدول الصناعية المتقدمة كالمجموعة الأوروبية والنافتا فىأمريكا الشمالية ، ونجاحها فى تحقيق زيادة مطردة فىحجم تجارتها الخارجية ، الى جانب إستقرار آليات التنسيق والمشاورات الدورية بين مجموعة الدول السبع الصناعية . ومن جهة أخرى نجحت رابطة دول " الآسيان " فى جنوب شرق آسيا ، وإتحاد دول " المركوسور " فى أمريكا الجنوبية وأعضاؤهما من الدول النامية ، فى تحسين نصيبها فى التجارة العالمية .. وتربط دول كل من هاتين المجموعتين إتفاقية منطقة تجارة حرة . وقد صاحب ذلك إتجاه مواز لدمج الشركات الصناعية والبنوك العملاقة التى تنامت ارباحها وقدراتها المالية بشكل مخيف . ولم تقتصر هذه السياسة على حدود الدولة الواحدة ، بل شهدت الحقبة الأخيرة إندماج مؤسسات عملاقة من جنسيات مختلفة فى مجالات حساسة كالبنوك والبترول والطيران وصناعة السيارات ، وكلها مؤسسات وشركات لها مصالح ومعاملات متعددة ومتشعبة فى كافة الدول النامية ، وبذلك أحكمت قبضتها على هذه الأخيرة بالقدر الذى أصبح ممكناً معه القول – بدون مبالغة – بأنها أمسكت كل الخيوط التى تكفل لها السيطرة على زمام حركة الاستثمار وتحركات رؤوس الأموال على المستوى الدولى ، يواكب ذلك كله ويدعمه إحتكارها شبه الكامل لمقدرات التطور التكنولوجى ، وسيطرتها على إنتاج وإستغلال الثروات التعدينية والطبيعية الهائلة فى الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وبإستقراء سريع للأوضاع الإقتصادية العربية نجد أن إمكانيات التعاون الإقتصادى العربى كبيرة ، وأن ما تحقق فى هذا الإتجاه سواء ما تم منه فى إطار ثنائى أو متعدد الأطراف أو على المستوى الأقليمى من خلال أجهزة جامعة الدول العربية ، يعتبر خطوة فى

طريق طويل ، والموضوع برمته يحتاج الى تخطيط سليم يكفل حماية مصالح كافة الدول مع تحقيق الإستمرارية ، وتوفير الضمانات الكافية لهذا الغرض ... ويشار فى هذا المجال الى بعض الحقائق الأساسية :

- توفر القوى البشرية على مستوى العالم العربى مع تنوع المهارات والكفاءات الفنية ، مما يكفل من جهة اليد العاملة اللازمة لتشغيل المشروعات ، مع ضمان أسواق إستهلاكية كافية فى ذات الوقت .
- توفر رؤوس الأموال الضرورية للبدء فى تحقيق الإستثمارات المطلوبة ورفع معدلات النمو فى الدول العربية .
- توفر قدر كبير من الموارد الطبيعية التى يمكن إستغلالها بصورة أفضل وتعظيم عوائدها .
- توفر بنية أساسية متطورة – بدرجات متفاوتة – فى غالبية الدول العربية .
- توفر جهاز قضائى وقاعدة تشريعية فى غالبية الدول العربية ، يمكن تطويرهما وتحديثهما مع تزويدهما بالخبرات اللازمة ، لمسايرة متطلبات التطور الإقتصادى مع إستصدار التشريعات اللازمة لتحقيق سرعة إجراءات التقاضى وضمان شفافية المعاملات .
- المؤسسات المالية العربية القائمة (بنوك – شركات تأمين – بورصات) تتوافر لديها خبرة فنية طويلة ، ويمكن رفع كفاءتها تدريجياً الى المستويات العالمية مع تطبيق أساليب الإدارة الحديثة لمجابهة النمو المطرد فى مواردها وحجم معاملاتها .

وما تقدم معطيات تشكل عناصر جذب للاستثمارات من خارج المنطقة العربية أيضاً ، وإذا ما نجحت الدول المستوردة لرؤوس الأموال فى تقديم الضمانات والتسهيلات الضرورية فى هذا الشأن ، وتهيئة المناخ اللازم لهذا الغرض بصفة عامة .

وهناك مجالات كثيرة للعمل العربى المشترك من أجل خلق كيان إقتصادى عربى قوى يمكنه أن يتفاوض من موقع أفضل مع الشركات العملاقة ، ويكون أكثر قدرة على مقاومة الضغوط وحماية مصالح الدول العربية مجتمعة ، وتوفير قدرة أكبر فى التعامل مع التكنولوجيات الحديثة وإستيعابها . ولا شك أن إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

والسوق العربية المشتركة ، سيكون لهما دوراً أساسياً فى التمهيد لانطلاق العمل العربى المشترك وتوفير الحد الأدنى من متطلبات نجاحه .

ومجالات التعاون العربى واسعة يأتى فى مقدمتها :

(١)توفير الأمن الغذائى على مستوى العالم العربى ، وإستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة فى هذا الصدد . ولا يخفى أن إعتماد الدول العربية على العالم الخارجى فى الحصول على إحتياجاتها من الكثير من السلع الغذائية فى تزايد مستمر مما يشكل إستنزافاً لمواردها بشكل خطير .

(٢)التعاون بين شركات الطيران العربية بهدف تحديث أساطيلها وزيادة شبكة خطوطها ودعم قدرتها على إستيفاء الشروط التى تضعها الدول المتقدمة من ناحية الأمان والتلوث والضوضاء وحماية البيئة بصفة عامة ، وهى الإشتراطات التى تهدد بوقف رحلات الكثير من شركات طيران الدول النامية اليها .

(٣)شركات الملاحة البحرية ، وفتح خطوط مباشرة بين الدول العربية لتسهيل حركات التبادل التجارى فيما بينها فى ضوء رؤية مستقبلية للنمو المتوقع فى هذه الحركة .

(٤)التعاون بين البنوك وشركات التأمين العربية ، مع فتح الباب لإمكانيات دمج بعضها بهدف خلق كيانات أكبر تكون أكثر صلابة فى مواجهة الأزمات العالمية ، وأقدر على مواكبة النمو المتوقع فى إقتصاديات الدول العربية فى إطار سياسة التكامل .

(٥)التعاون فى إقامة الشركات الصناعية الضخمة والتى تتطلب رؤوس أموال كبيرة ، مع إمكانية إقامة خطوطها الإنتاجية فى أكثر من دولة عربية فى ذات الوقت بهدف الإستفادة الى الحدود القصوى من الخبرات الفنية والبنية الأساسية المتوافرة فى الدول الأعضاء مثل : الصناعات الهندسية ، وصناعات الحديد والصلب ، والبتروكيماويات ، وصناعة السيارات وغيرها ، لما تتمتع به هذه الصناعات من قيمة مضافة عالية وفرص كبيرة للعمالة .

(٦)مشـــروعات البنـــية الأساســـية مثل : مشروعات الطرق والكهرباء والاتصالات والســـكك الحديدية وهى كلها مشروعات تهدف الى تسهيل الربط بين إقتصاديات الدول العربية ودعم جهود التكامل الإقتصادى العربى .

(٧)المشـــروعات المشتركة فى مجال الطاقة كالبترول والغاز الطبيعى وهى من أغزر مـــوارد الـــثروة فى الدول العربية . ويشكل إنتاج المنطقة وإحتياطياتها منها نسبة مرتفعة من الإنـــتاج والإحتـــياطى العالميـــن . ويشمل هذا المجال مشروعات الناقلات وخطوط الأنابيب ومعـــامل التكرير وشركات التوزيع والتسويق، وهى مجالات تتوفر فيها لدول المنطقة خبرات على درجة عالية من الكفاءة .

(٨)الـــتعاون بيـــن الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية بهدف تطوير البحوث التطبيقـــية وربطهـــا باحتـــياجات التنمية فى الدول العربية ، للإسراع بمعدل التقدم التكنولوجى والحـــد تدريجـــياً مـــن الإعـــتماد على التكنولوجيات المستوردة ، وما أصبح يفرضه ذلك من متطلبات باهظة فى ضوء أحكام إتفاقية الجات الجديدة .

(٩)الـــتعاون فى مجال السياحة وتنشيطها بين الدول العربية ، وخاصة أنه توافر لدول المـــنطقة جـــبهة عريضـــة من الخصائص السياحية المتنوعة تساندها بنية أساسية متطورة مع خـــبرات ممـــيزة فـــى هذا المجال . ويلعب الدخل من السياحة دوراً لا يمكن إغفاله فى تنشيط إقتصـــاديات بعض دول المنطقة ، وهو مناخ يمكن فى إطاره توقع نجاح جهود تنشيط السياحة بدرجة كبيرة بين الدول العربية.

ولاشـــك أن مجـــالات التعاون الإقتصادى العربى المشار اليها عاليه لن يتأتى لها أن تـــنمو وتزدهـــر وتحقـــق ما يعقد عليها من آمال دون التشجيع المستمر للقطاع الخاص على الإضـــطلاع بـــدور متزايد وقيادى فى هذا الصدد ، وهو أحد المقومات الأساسية لخلق المناخ المواتى للإستثمار ونقل التكنولوجيا فى ظل الأوضاع الإقتصادية الدولية الراهنة ، وذلك حتى يمكن للدول العربية أن تكون منطقة جذب للإستثمارات المباشرة من مصادر مختلفة توفر الى جانب الاحتياجات التمويلية، المتطلبات التكنولوجية الحديثة .

٥- المعوقات التى تواجه التكامل الإقتصادى العربى :

ستبقى مسألة تحقيق نمو إقتصادى مطرد تحدياً حقيقياً أمام الدول العربية خاصة فى ظل التنامى الكبير فى عدد سكانها ، وأنه لا بد من نمو الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية وبنسبة ٥ % على الأقل خلال العقود المقبلة لضمان النمو فى متوسط دخل الفرد ، وخلق فرص عمل كافية وتوفير الخدمات الإجتماعية الضرورية .

ومن السمات البارزة لضعف النمو الإقتصادى فى الدول العربية : ضعف الأداء الإستثمارى وإنخفاض كفاءة وفعالية الإستثمارات عند قياس نسبة رأس المال الإضافى الى الإنتاج المحقق ، ومع ملاحظة وجود توظيف خاطئ للإستثمارات بالمنطقة ... فالتشوهات فى الهياكل الإستثمارية واضحة بشكل يعوق كفاءة وفعالية الإستثمارات . ونجد أن تمويل الإستثمارات يتم من مصادر المدخرات المحلية والأجنبية ، ومن الناحية التاريخية نجد أن المدخرات المحلية هى التى تشكل دائماً المصدر الرئيسى لتمويل الإستثمارات ، وأن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن حد معين تؤدى الى تراكم كمية هائلة من الديون الأجنبية يقود فى النهاية الى تقويض مستقبل الإزدهار الإقتصادى بسبب التكلفة الباهظة لخدمة الديون الأجنبية .. وعموماً تثبت النظرية الإقتصادية والتجربة العملية أن التحسن المستمر فى الأداء الإستثمارى والإدخارى يتوقف بوجه عام على عوامل عديدة أهمها : إستقرار ظروف الإقتصاد الكلى – تحفيز إستثمارات القطاع الخاص – تدعيم المناخ المؤسسى بما يشمله من تطبيق حكم القانون والإفصاح عن المعلومات – تسريع الإصلاحات الهيكلية بما فى ذلك ما يختص منها بقطاع التجارة والنظام المالى ، وسوق العمل .

كذلك فإن الأنظمة التجارية المطبقة فى بعض الدول العربية تميل الى فرض قيود جمركية كثيرة على الواردات بالإضافة الى الكثير من القيود غير الجمركية ، الأمر الذى يفرض إجراء إصلاحات شاملة تكون داعمة لاستراتيجية التوجه الخارجى ، وتطوير

الصادرات غير النفطية ، ووجود الوسائط المالية الديناميكية ، الى جانب الأسواق المالية التى تفتقر حالياً للعمق والإتساع .

كذلك يلاحظ ضعف حجم التجارة العربية البينية بسبب العلاقات الإقتصادية والتجارية المتواضعة بين هذه الدول ، وتماثل الموارد الموجودة بها ، وإستمرار السياسات الحمائية المتشددة فى الكثير من هذه الدول . والمعروف أن منافع التجارة البينية تتراوح بين تنشيط المبادلات التجارية ، وتعزيز تدفق الخدمات بين الدول ، وتشجيع الإستثمارات البينية مما يساهم فى زيادة كفاءة تخصيص الإستثمارات والفعالية الإقتصادية .

كذلك تتمثل أهم معوقات التعاون العربى فى عدم توافر الإرادة السياسية ، وتفاوت مستويات النمو الإقتصادى بين الدول العربية ، وتفاوت المكاسب والتضحيات الناتجة عن التكامل نتيجة عدم معالجتها مسبقاً ، ووجود إختلافات فى الأنظمة الإقتصادية العربية يصعب معها توحيد لغة التخاطب الإقتصادى ، والتشابه النسبى فى الهياكل الإنتاجية ومنظومة السلع القابلة للتصدير ، وعدم وجود جدية كافية فى حركة رؤوس الأموال والإستثمار تتوازن مع حرية التجارة المتوقعة فى المستقبل ، وضغوط أصحاب المصالح المحلية داخل الدول الذين يطالبون بوجود حماية ، ويقاومون فتح الأسواق الناتج عن تحرير التجارة والذى سوف يمس مصالحهم المتميزة ، وتفضيل بعض الدول العربية القنوات الثنائية أو شبه الإقليمية على العمل الجماعى ، وضعف دور المؤسسات المشتركة المنوط بها تنفيذ الإتفاقيات ، وعدم وجود آليات مساعدة وفعالة لديها السلطة الكافية مثل آلية فض المنازعات التجارية ، وآلية متابعة التنفيذ .

وفيما يلى بعض المعوقات أمام حدوث تكامل إقتصادى بين دول العالم العربى :

- **ضعف القاعدة الإنتاجية ، وتباين سياسات الإنتاج والتنمية لدى الدول العربية ،** ومن ثم عدم حدوث تنمية حقيقية لهذه الدول ، وكان من الأفضل إيجاد إرتباط ما بين الإنتاج والتجارة فى إطار تنسيق محكم بين هذه الدول .

- **إختلاف السياسات الإقتصادية** بين الدول العربية حيث أن لكل دولة سياستها وأهدافها.
- **الإرادة السياسية** ، وقد لعبت دوراً كبيراً فى تعميق أزمة التكامل ، وخاصة مع عدم وضوح الرؤية الحقيقية للمزايا الكبيرة التى تعود على هذه الدول من قيام التكتل الإقتصادى .
- **مشكلة الإدارة** ، حيث ساهم عدم حسن إختيار قيادات بعض مؤسسات العمل العربى المشترك ، وضعف الرقابة والمحاسبةفى إيجاد مؤسسات غير ناجحة ، وقد أدى ذلك الى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات ، وإستغلال فشلها كذريعة لإحباط أى تجربة جدية .
- **عدم مسايرة التقدم التكنولوجى المعاصر** خاصة فى مجال إنتاج السلع الصناعية والزراعية، وإفتقار الكثير منها للمواصفات القياسية العالمية والكفاءة الإنتاجية .
- **القيود الجمركية والإدارية** ، مما أضعف التجارة خاصة التجارة البينية بين الدول العربية . كذلك فإن القيود غير الجمركية تعترض تنمية المبادلات التجارية ، بالإضافة الى تعدد أشكال هذه القيود وتباينها .
- **عدم توافر وسائل النقل والمواصلات** التى تجمع بين الدول العربية فى شبكات للطرق البرية والبحرية والجوية ، وذلك لنقل السلع المختلفة ، مما يؤدى الى وجود عوائق فى حسن سير التجارة البينية بين هذه الدول أو فى مجال التجارة الخارجية .

٦- المقترحات لدعم تحقيق التكامل الإقتصادى العربى :

أن قيام التجمع الإقتصادى العربى يمثل الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابى مع أوضاع العولمة ومتغيراتها ، لما يوفره من ظروف أفضل فى التعامل مع العالم الخارجى ، وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل دولة على حدة ، ويساهم فى تعديل الواقع المتخلف الراهن لمجمل الإقتصادات المجزأة ما يجعل مجمل الحسابات الإقتصادية العربية هامشية بالمقارنة مع الحسابات العالمية .

ولتشجيع التفاعل العربى مع الإقتصاد العالمى بصورة أكثر أماناً وإيجابية يتعين الإسراع بإتخاذ خطوات عملية للتكتل العربى تتجاوز أحاديث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والمناطق الحرة الثنائية التى ترتكز فقط على تحرير المبادلات التجارية للإنتقال الى مراحل أكثر شمولاً وإتساعاً وخلال فترات زمنية قصيرة ، وتتضمن المقترحات العاجلة ما يلى :

- **إنشاء مفوضية إقتصادية ومالية عربية** تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص للإتفاق على الروابط الإقتصادية.الإستراتيجية اللازمة ، ووضع الإتفاقات المشتركة العاجلة المحققة لهذه الروابط وفقاً لحسابات دقيقة للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لجميع الأطراف فى الأجل الطويل ، مع النظر فى إقامة صندوق للتعويضات المؤقتة لخسائر بعض الأطراف فى الأجل القصير والمتوسط .. وتقوم المفوضية بوضع القواعد والضمانات اللازمة للإتفاقات العربية مع دول العالم الخارجى بحيث تصب فى خانة التكتل والتجمع العربى مثل وضع قواعد عامة لعقد إتفاقيات مشاركة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبى تلافياً للوضع الحالى الذى تتفاوض من خلاله كل دولة عربية منفصلة مع الاتحاد الأوروبى الذى يمثل مصالح (١٥) دولة من أكثر بلدان العالم تقدماً وثقلاً فى النطاق الإقتصادى والاستراتيجى والسياسى والحضارى .
- **إنشاء بنك عربى مشترك** يتم تمويله بنسبة من إجمالى الناتج المحلى للدول العربية ، ويتولى البنك توفير جانب من التمويل اللازم للمشروعات الكبرى التى تخدم مجموع الدول العربية وتسهم بشكل مباشر فى تعزيز التعاون الإقتصادى والاستثمارى والتبادل التجارى وتيسير الإنتقال والحركة وتخفيف تكاليفها ، كما يتولى البنك مسئولية الترويج لهذه المشروعات وجذب الإستثمارات العربية والدولية .
- **مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة فى المجالات المختلفة وتطويرها** وتحديثها للإستفادة من حجم الإستثمارات الضخمة المنفق عليها بإعتبارها أحد توجهات

العمل الإقتصادى العربى المشترك ، مع تطوير مفاهيم إدارتها وأساليب إختيار المشروعات المشتركة فى المستقبل والنظر فى تحويل ملكيتها للقطاع الخاص .

● مراجعة أوضاع المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية والاتحادات النوعية العربية وجميع الأنشطة ذات الطابع المتعدد الأطراف ، وما تحقق فى نطاقها من إنجازات ، ومقترحات وأنشطة وإمكانيات الإستفادة منها بصورة عملية تحولها الى منظمات فاعلة .

● **مراجعة جميع الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والضريبية العربية المشتركة**، وإجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربى والدولى ، وإعطاء المنظمات المسئولة عن تنفيذها الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وإتفاقية السوق العربية المشتركة .

● **دعوة البنوك والمؤسسات المالية العربية** الى إتخاذإجراءات فعالة للتنسيق فيما بينها وإتخاذخطوات للإندماج بينها ، وإقتراح الحوافز التشجيعية اللازمة مع الربط العاجل بين البورصات وأسواق المال العربية ، وإقامة كيان موحد قادر على التعامل مع العالم .

● **الإهتمام بالمؤسسات والصناعات والأنشطة الصغيرة والمتوسطة** ، وفتح الأسواق أمامه وتحقيق الروابط فيما بينه عبر شبكات من المراكز المتخصصة فى تنمية الأعمال العربية .

وبالإضافة الى ما تقدم فإن على الدول العربية :

● تبنى مزيداً من الشفافية التى تساهم فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التى تجلب الأموال والإدارة والتكنولوجيا وأنظمة التوزيع ، أى بنية أساسية إقتصادية متكاملة .

● ضرورة التعجيل بالخطوات التى تحقق **قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** بإعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشتركة ورداً حاسماً على تداعيات العولمة ونتائجها السلبية على الإقتصاد العربى .. إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، بإعتبارها عملية تهدف الى توسيع السوق أمام تبادل السلع العربية ، وبالتالى التوسع الإستثمارى فى

القطاعات السلعية التصديرية التقليدية منها والحديثة من أجل مواجهة الطلب المتنامى على المستوى الإقليمى ، الأمر الذى يستلزم توفير التمويل اللازم للعملية الإستثمارية ، وهذا يتطلب رأس مال متوسط وطويل الأجل يخرج عن نشاط التمويل الرئيسى الحالى للجهاز المصرفى العربى والمؤسسات التمويلية العربية المشتركة ، وهنا يتعين على الدول العربية مواجهة هذا التحدى من خلال إقامة مؤسسات تمويلية عربية مشتركة تقدم التمويل المتوسط والطويل الأجل وتتعامل بشكل مباشر مع القطاع الخاص لتمويل عملياته الإستثمارية التى ستوفرها منطقة التجارة الحرة العربية ، بالإضافة الى الاستفادة من الموجودات المالية للمؤسسات المالية العربية المشتركة القائمة حالياً .

- سرعة إتخاذ خطوات عملية نحو **إنشاء سوق عربية موحدة** وتحقيق حلم إستخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربى يطلق عليها (الدينار العربى) لمواجهة التكتلات الإقتصادية الدولية .

- سرعةإيجاد **استراتيجيةتجارية واقتصادية عربية موحدة** قائمة علىالتخطيط والمعرفة المسبقة للأسواق المحلية والعالمية بما يمكن العرب من التوصل الى مستوى تنافسى جيد ، ونمو متواتر ، ومبادلات تجارية متوازنة حيث سيعملون فى ظل شروط وقواعد وأنظمة سائدة فرضها تحكم النظام العالمى الجديد الذى تهيمن عليه الإحتكارات الرأسمالية الكبرى بزعامة القطب الأمريكى الأوحد والأقوى ، والذى يفرض شروطه ووصفاته علىالدول الأخرى بواسطة المؤسسات المالية العالمية التى يتحكم فيها وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها ،والتى تفرض ضرورة انتهاج سياسة إقتصادية محددة تتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاحتكارات العالمية الكبرى مثل إجراء الأصلاحات الاقتصادية تحت ذريعة الاستقرار الإقتصادى ، والانفتاح ، وإقتصاد السوق والتحرير الاقتصادى ... الخ

● **ضرورة تحديث الاتفاقيات الجماعية والثنائية** الخاصة بانتقال رؤوس الأموال ، وتوفير حرية إنتقال الأشخاص وتفعيل المواثيق العربية التى تعزز العمل المشترك ، وتمهد الطريق لإقامة علاقات تعاون متزنة مع التكتلات الإقتصادية العالمية .

● ضرورة استكمال الدول العربية **للإصلاحات الاقتصادية** التى تنفذها والتى تهدف فى الأساس الى تهيئة المناخ الملائم أمام الاستثمارات بحيث يتزامن ذلك مع الإصلاحات التشريعية وسن القوانين والاتفاقيات المنظمة للإستثمارات باعتبارها عناصر أساسية للإندماج فى الأقتصاد العالمى الجديد ومواجهة تحدياته .